

عن عروة عن عائشة الخديجة وزاد فقعدت ثم حاته فاجرت ان قدسها  
 فمنها ان ترجع الي زوجها الاول وقال اللذان كان انما هما ان تجلبا  
 لرفاعة فلا يتم لها نكاح مرة اخرى ثم اتت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما في  
 خلافتها فمناها فمناها فمناها فمناها فمناها فمناها فمناها فمناها فمناها فمناها  
 بعد ان طلقها رفاقة لا طلبا لفرقة بل طلبا لمراجعة الاول وجرى  
 بصعفة افضا له ليقبها النبي صلى الله عليه واله وسلم هل حلت للاول  
 ام لا فلما افتاها انها لا تحل الا بعد الوطى فعدت ثم اخبرت ان قد كان  
 سبها فعلم النبي صلى الله عليه واله وسلم انها كاذبة وانما خبها على الكذب  
 انها لما اخبرت اولاً بحقيقة الامر لم تحل فاجرت ان قد سبها فنها النبي صلى  
 الله عليه واله وسلم من الرجوع الى الاول لما تخها اخبرت اولاً بان  
 لم يواقعها ثم اخبرت بخلافه فلم يقبل رجوعها عن الاقرار وقال اللذان  
 كان انما هما ان تجلبا رفاقة فلا يتم نكاح مرة اخرى دعا عليهما عقوبة  
 على عقوبة كذا بغير قبض قصدها فلا يتبعه الا س الى الكذب الذي  
 يتحملون به الحرام ثم اخبرنا في خلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما **هذا**  
 كذا بين دليل على انها كانت رفاقة لا في غيره والافق لا **واج**  
 كثره فهذا الاجتهاد في نكاحه وانما عليها عسي ان يكون من نكاحه و  
 مراجعة ولاة الامر فيه دون غيره والدخول في التزوير مع ان النكاح  
 بغيره ممكن لا يكون الا عن محبة منها لردون غيره وهذه الارادة **واحد**  
 لم يتجدد باعراض عبد الرحمن عنها فان اعترض عبد الرحمن عنها التزوير  
 لوجوب رادة للنكاح فمن كان اما من هذا الرجل بعينه فاذا كان سبب  
 شخض به وهذا لم يحدث بعد النكاح سبب ليقضيه فعلم ان كان مقتدا  
 لان الاصل عدم ما يحدث في هذه المحبة منها له انما سببها مع فتها به حال  
 النكاح والا بعد الطلاق ليعطل ما رجع محبة **لقد** قد يبع الشوق عند  
 المنع منه لكن ذاك مستند الى محبة متقدمة ولا يقال تزوجت بغيره لعلها يساو  
 فلما لم يبعها حاج المحبة لو كان كذلك لتزوجت باخر واخر لعله يبعها **وتسبلا**

يبتصر  
ح

الأكلح

والرغبة

فما